

أي عراق في دستوره

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

بلدان العالم الديمقراطي العريقة نظمت دساتيرها لتنظيم شؤون حياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بل إن بريطانيا كأعظم بلد ديمقراطي في العالم لم تعتمد على دستور مكتوب بل على الأعراف والتقاليد، وهذا يؤكد على الدرجة الراقية للانسجام الاجتماعي وقوة حقوق الفرد لدى الدولة.

أما في العراق فقد وضع الاحتلال الأميركي قواعد للدستور العراقي استناداً إلى موروث الولايات المتحدة بإقامة دولتها من مهاجرين بريطانيين وأوروبيين بعد إزاحة السكان الأصليين (الهنود الحمر) متناسين أن العراقيين هم أصلاء ومركز حضارات البشرية ولا يستحقون هذه الإهانة التي ارتضتها مجموعة السياسيين الذين كان يشغلهم هدف الوصول إلى السلطة.

كتب دستور العراق في ظل احتلال عسكري أميركي مباشر، وكان ينبغي على القوى والأحزاب السياسية التي تحالفت معه وشكل لها مجلس الحكم، ألا تتعجل بسن وثيقة الدستور لكونه يمثل وثيقة العهد بين الدولة والمجتمع العراقي الذي من العيب أن يستغل تنوعه الطائفي لتكريس الانقسام وإزالة الهوية الوطنية، وألا تخضع الزعامات جديدة العهد بالحكم لإملاءات إدارة بوش والحاكم (بريمر) الذي أوكل لمستشاره (فيدلمان) بالإشراف على كتابته وهو صاحب النظرية السحرية في تقسيم الشعوب

معتقداً بأن المساعدة على وصول قوى الإسلام السياسي إلى الحكم في البلدان العربية والعراق فيها مصلحة للولايات المتحدة وإسرائيل. كان بالإمكان كتابة دستور مؤقت لفترة انتقالية إلى حين خروج المحتل لتجنب ما حصل فيما بعد، واليوم وبعد خمسة عشر عاماً من الأزمات التي خلفها هذا الدستور تصبح فكرة إعادة كتابته أو تعديله ليست سيئة أو خارجة عن مقتضيات ومتطلبات وضع العراق الحالي والمستقبلي بل أصبحت ضرورة لتغيير تدريجي في بنية النظام السياسي المفك والطائفي ومحاولة مهمة للمحافظة على البلد من التداغيات الأكثر خطورة في ظل ظروف عراقية لم يعد فيها لانتداب العسكري مظلماً كان حلاً لمشاكل السلطة.

لكن سياسي "الإسلام السياسي" الذين حصدوا الكثير من المغانم من ثروات العراق وجدوا في هذا الدستور حماية مكتسباتهم رغم أنهم يتصلون عن بعض أحكامه متى ما وجدوها تتعارض مع تلك المصالح. ما كان يهم القادة السياسيين الشيعة والأكراد هو الإسراع في صفقات تقاسم السلطة وليس وضع أسس لدولة العراق الجديدة، وقد باركوا وصادقوا على جميع البنود الدستورية التي تجاهلت وغيّبت هوية العراق العروبية خلافاً لجميع دساتير الدول العربية، ووصف العراق بأنه بلد المكونات الطائفية واكتفت بالإشارة إلى أنه عضو بالجامعة العربية.

وليس غريباً على الأكراد أنهم لا يميلون إلى قيام عراق عربي لأعتقادهم الخاطيء بأن العروبة عنصرية وشوفينية، لكن التساؤل موجه إلى القيادات الشيعية خصوصاً أولئك الذين يعتبرون أنفسهم عربيين حيث لم يكن لهم صوت مؤثر، وكانت الغلبة لمعتنقي الإسلام السياسي الشيعي شاركهم في ذلك الإسلاميون السنة إلى جانب المتحقيقين بهم من مجريي التعاطي السياسي من العرب السنة الذين لم تكن لديهم رؤى سياسية واضحة والتزامات جديّة بمشروع جدي لبناء العراق الجديد. كان جميعهم مغتربين بالفرصة الذهبية التي قدمها لهم بريمر ومستعجلين على تقاسم السلطة وتقنينها وفق دستور وضع مقدمات تفتحت العراق طائفياً وإدخاله في طاحونة الأزمات والمشاكل التي أخذت تكبر كلما مرّ وقت الحكم دون وضع أي اعتبار للجمهور العراقي، خصوصاً في المناطق الغربية (نينوى) والانتبار وصلاح الدين وديالى، الذي قاطع الاستفتاء على الدستور ولكن تم تجاهله.

وضمن بيئة جني المكاسب وتقاسمها جرت مساومات لا علاقة لها بمصالح الوطن لتدمير الكثير من بنود الدستور ورضخت القيادات الشيعية للإملاءات الكردية في تكريس ما حصلت عليه من حالة شبه الإستقلال منذ عام 1992 وإضافة مكاسب جديدة أبرزها تكريس الحل الفيدرالي محافظات خارج إقليم كردستان الذي له خصوصياته القومية إلى درجة إقرار الدستور أحقية أي محافظة بقيام إقليم خاص بها على أسس طائفية ويمكن أن تشرّع لنفسها دستورها الخاص، وهو ما يلبي أهداف التقسيم الماكرة.

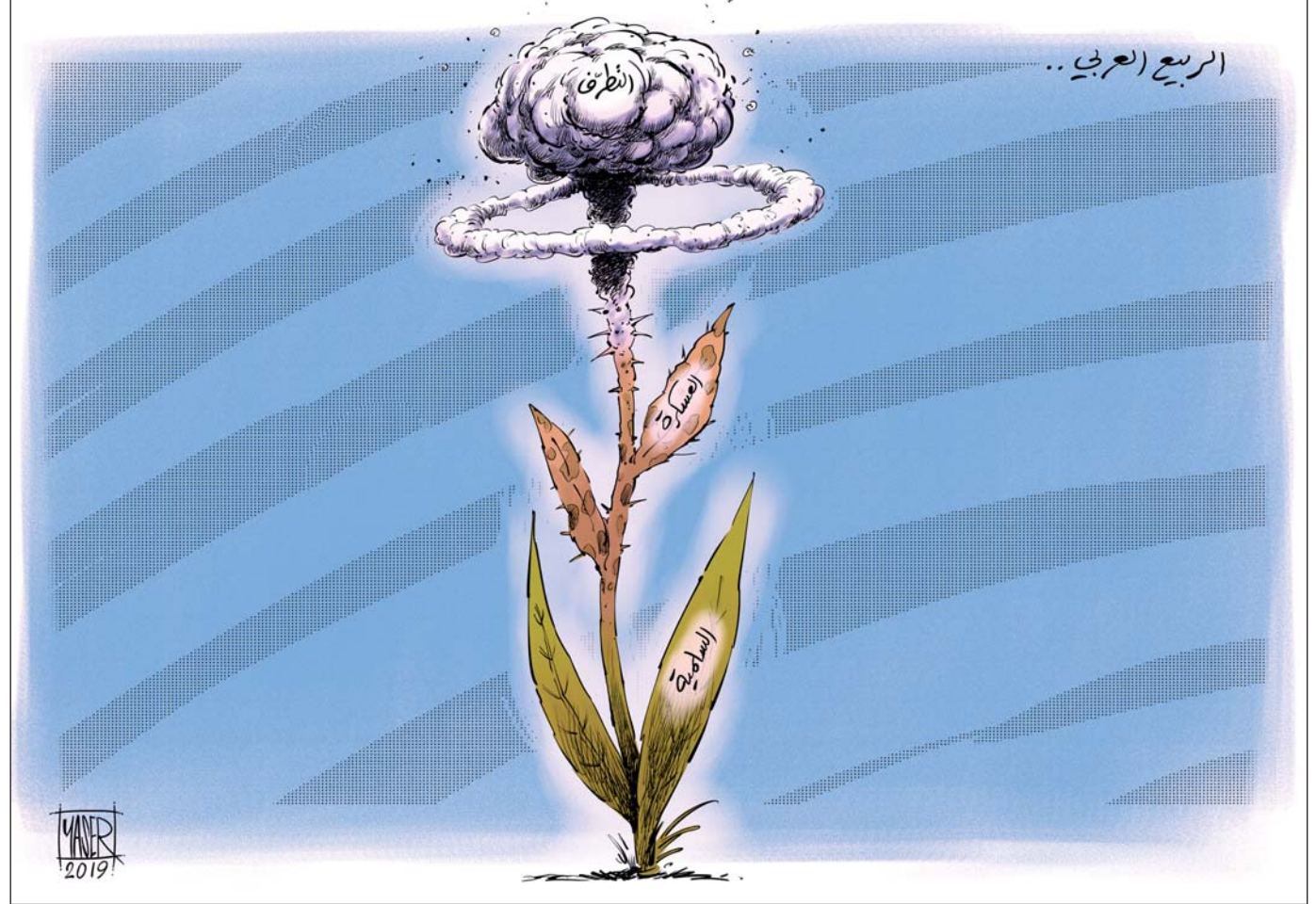
الدستور الحالي ساعد على تكريس ودعم سياسة الإقصاء والتمهيش لمكونات الشعب بدلا من التسامح وتعزيز هيمنة الأحزاب الإسلامية وأساء استخدام السلطة السياسية والقدرات الاقتصادية مما ساعد على بناء إمبراطورية الفساد الذي دمر حياة المواطنين العراقيين

كما افترضت مشاكل للحدود بين إقليم كردستان ومدن العراق الأخرى وكان العراق ليس بلداً واحداً إنه "اتحادي" وتم سن مواد لما سمي بالمناطق "المتنازع عليها" خصوصاً كركوك الغنية بالنفط وفتحت الأبواب أمام أزمات سياسية كثيرة ما بين إقليم كردستان وبغداد في مجالات توزيع الثروة النفطية إضافة إلى مسألة "الميليشيات" المسلحة.

الدستور نفسه سمح للقيادات الكردية بطلب حق الاستقلال عن العراق، والأكراد الذين كانوا رواداً في تمرير الصياغات الدستورية لصالحهم هم الذين يعترضون عليه اليوم وقدوماً 63 مخالفة دستورية فيه. لقد ساعد الدستور الحالي على تكريس ودعم سياسة الإقصاء والتمهيش لمكونات الشعب بدلا من التسامح وتعزيز هيمنة الأحزاب الإسلامية وأساء استخدام السلطة السياسية والقدرات الاقتصادية مما ساعد على بناء إمبراطورية الفساد الذي دمر حياة المواطنين العراقيين

الذي دمر حياة المواطنين العراقيين ومنع عنهم التمتع بخيرات بلدهم التي تنهب إلى جيوب السياسيين من دون حساب أو عقاب. كما تم تحجيم دور المؤسسة التشريعية الأولى في البلاد (البرلمان) لكي لا تمارس دورها الحقيقي المعبر عن أصوات الناس من خلال ترويج الصفقات المصلحية المالية، وإعاقبة أي محاولة جادة للإصلاح. وغيّبت العدالة في السياسات التنفيذية مما حرم المواطنين غير المنتمين والموالين للأحزاب الإسلامية "الشيعية" من حقوقهم. وثلمت السيادة العراقية عن طريق السماح بالتدخلات الإقليمية والدولية. لقد أصبحت مهمة إعادة كتابة الدستور العراقي حاجة وطنية كبرى يتحملها الجميع

وخصوصاً البرلمانيين الوطنيين غير الطائفيين وفي مقدمتهم رئيس البرلمان الحالي إلى جانب السياسيين المخلصين لعراقهم من داخل العملية السياسية وخارجها ومعهم نخب المثقفين والأكاديميين في القانون والقيام بعملية وطنية جادة لتحقيق هذا الهدف لحماية البلد ومستقبل أبنائه، وأن تحمل هذه الدعوة الوطنية إضافة إلى إطارها السياسي الوطني في وحدة العراق ومدنية نظامه واعتباره جزءاً من الأمة العربية وتعزيز سيادته وتحريم الطائفية السياسية والمحاصصة في اختيار الرئاسات الثلاث والانتقال إلى النظام الرئاسي ليصبح الاختيار مباشرة من الشعب، وتعزيز قيام مؤسسات الدولة وحصانتها من الفساد وغلق الأبواب أمام محاولات عسكرية المجتمع، وهناك تفاصيل كثيرة حول ذلك لا مجال لتكررها الآن.



الادعاء القضائي على نواف الموسوي يفتح باب الصراعات داخل حزب الله

التي انخرطت إلى حد كبير في الحياة اللبنانية من موقع أنها "أشراف الناس" وهو الشعار الذي رفعه حزب الله بعد حرب تموز 2006 وجعل منه وسيلة "الأخلاقية" لتبرير سلطته ونفوذه وسطوته في السياسة والأمن، وجعل المتخمين إليه في موقع خارج المحاسبة والمساءلة، وهي مقولة تشكل عنواناً فظاً للفرقة الناجية، والتي فتحت الباب واسعا على تنمية شعور الاستعلاء وتحويله إلى ثقافة مجتمعية راسخة في الحزب وبيئته، وأدى ذلك إلى أن يجعل من مجرد الانتساب إلى هذه البيئة أو الحزب لها، معبراً لدخول الجنة في السماء، ووسيلة من وسائل الاستقواء والخروج الشرعي والمبرر على الدولة والقانون.

كانت الموارد المالية والعهوات التي يوفرها حزب الله مباشرة لناصره أو التي يوفرها بشكل غير مباشر من خلال الانتماء إلى خط الحزب باعتباره سلطة تحصن من الملاحقة والمحاسبة، كل هذه الموارد تراجعت، والدولة اللبنانية تراجعت قدراتها المالية أيضاً، هذا ما ساهم بكشف الواقع، والسلطة التي صارت بيد حزب الله هي أضعف، أحلام الذين ساروا في ركبه بلا أسئلة، لكن الجواب اليوم، أن الواقع غير الأحلام، وأن "أشراف الناس" كبقية الناس، يجنون السلطة ويتنازعون من أجل المال، ويحبون لنفسهم أكثر مما يحبون لغيرهم، لا بل باتت تلك الأماكن التي يسيطر حزب الله عليها منذ عقود، وينشر فيها مراكزه ومساجد وحسينيات، هي من أكثر المناطق التي تشهد تجاوزات للقانون، وتنتشر فيها المخدرات، وتراجع فيها أعداد الذين يلتزمون دينياً، والمساجد تكاد تكون شبه خاوية، إلا بامر حزبي.

استقالة الموسوي من البرلمان، مهما بلغت الخصوصية فيها، إلا أن في نتائجها السياسية والحزبية ودلالاتها الاجتماعية، ما يعبر عن وجه من وجوه أزمة اجتماعية. لطالما ظن حزب الله أن التعظيم وإدعاء النقاء والطهارة وسيلة جيدة من وسائل المعالجة، لكن ما هو واقع اليوم، أن تقادم المشكلات وتعاطفها، أخلاقياً واجتماعياً، فضلاً عن تراجع مربع لنموذجية عناصر حزب الله الأخلاقية لدى الجمهور، جعل من المسؤولية الحزبية مصدراً من مصادر توفير المنافع والسلطة لا الزهد والإيثار. هذا واقع لا يعني أن حزب الله في وضع يفتقد فيه إلى السلطة والنفوذ، بل العكس هو الصحيح، هو ممسك بزمام السلطة لكنه يقف على أرض تهتز من تحته اجتماعياً واقتصادياً.

منصب مدير مكتب وكيل ولي الفقيه على خامنئي الشرعي في بيروت، والمفارقة أن من وظائف هذا المكتب الرئيسية، هي معالجة مثل هذه القضايا المتصلة بالزواج والطلاق والعائلة.

ويستتبع ذلك سؤال آخر، فحزب الله الذي يتسم بطابع أمني، ويفرض على محاربيه ضوابط حزبية ودينية ملزمة باسم ولاية الفقيه، هل كان عاجزاً عن معالجة قضية طرفاها من محاربيه أم أنه تقصد إدارة الظاهر لها؟

في كلا الحالتين ثمة ما يدفع بالأسئلة إلى ما هو أبعد من ذلك، وهو المكان الذي بات فيه الحديث عن مراكز قوى داخل الحزب وتصفية حسابات داخلية هو أمر بدأ بالظهور، وما يعزز هذه الفرضية، أن الموسوي الذي أعلن استقالته من البرلمان، أكد على بقاءه في صفوف حزب الله، وبالتالي ما معنى أن يجري الادعاء في المحكمة العسكرية اللبنانية على الموسوي بجرم إطلاق النار في مركز الشرطة، في الوقت الذي كان يمكن للحزب الله -لو أراد- أن يعمد إلى معاقبة الموسوي، ومنع الإدعاء عليه رسمياً، خصوصاً وأن هذه المحكمة العسكرية، يعرف الجميع دالة حزب الله عليها وعلى العديد من أحكامها. لذا فإن الادعاء في الحد الأدنى مغلف من حزب الله إن لم يكن هو من أمر به ونفذته المحكمة.

في موازاة ذلك إذا كان حزب الله عاجزاً عن معالجة مثل هذه القضية بين طرفين يعلنان التزامهما بقيادة ولاية الفقيه، بل يبشّران بها ويدعوان لها، فهذا ما يجعل الاعتقاد بأن ثمة ما يتجاوز قدرته حتى على إلزام محاربيه، بما يعتبره حكماً إلهياً في أي موقف يتخذه في أي شأن، فكيف لو كان الشأن بين ملتزمين بشروط الانتساب إليه؟

لا شك أن الصراعات داخل الأحزاب طبعية ومشروعة بتلك التي تنتمي إلى مرجعيات فكرية ليبرالية أو ديمقراطية، أما في المناهج الحزبية ذات الطابع الأيديولوجي والديني، ومنحز حزب الله الذي يمكن أن نضيف إليه الطابع الأمني والعسكري، فإن الخلاف أو الصراع، هو من الكفر الحزبي، لذا فإن أي حديث عن وجود صراع حول منهج أو فكرة أو قرار ما، هو قول فيه انتقاص وتشويه ومؤامرة، بحسب أدبيات حزب الله وترتيبه.

علي الأمين
كاتب لبناني

لم تنته ديول إقالة النائب في حزب الله نواف الموسوي من البرلمان، كما تروج مصادر حزب الله وتسرب للإعلام، أو استقالته كما يصنّ هو في حديثه لأكثر من وسيلة إعلامية. النائب الموسوي هو عضو في البرلمان اللبناني منذ العام 2009، وكان ضمن مرشحي حزب الله في انتخابات عام 2008 في دائرة الجنوب الأولى (صور) وقد تنسب إلى الحزب في بدايات منذ أن انتسب إلى الحزب في بدايات التأسيس في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، واتسمت مهماته الحزبية بالطابع الثقافي والإعلامي ثم تولى موقعاً شبيه ثابت في المجلس السياسي للحزب، وكان يعتبر من المسؤولين الذين يغلب على خطابهم الطابع الأيديولوجي المتشدد.

لم يصدر عن حزب الله بعد مرور عدة أيام على إعلان الموسوي استقالته من مجلس النواب، في رسالة كشف عنها قبل أن يعلنها رئيس المجلس نبه بري أمام النواب لتصبح نافذة. فمجرد أن أعلن بري عن الاستقالة، أدرك الجميع أن حزب الله موافق على الاستقالة على الأقل، إن لم يكن هو من دفع الموسوي إلى تقديمها، ذلك أن الرئيس بري ما كان ليعلنها لو أن لدى حليفه حزب الله رأياً آخر.

رغم ذلك لم يعلق حزب الله على الاستقالة، ولم تذكر محطة المنار التابعة له أي خبر يرتبط بها، وتعاملت ولا تزال وكأن شيئاً لم يكن، على الرغم من أنها شكلت الحدث الأبرز خلال الأسبوع الماضي في معظم المحطات اللبنانية على اختلافها. استقالة الموسوي، تبقى هي الخبر الصحيح، طالما أن حزب الله لم يصدر عنه أي موقف رسمي علني بشأنه بعد مرور خمسة أيام على إعلانها، وهي كما بات معروفاً جرت على إثر نزاع أسري بين الموسوي وطلبيق ابنته، اقتحم على إثره الموسوي مع مرافقيه أحد مراكز الشرطة، بسبب احتجاج ابنته وطلبيقها إثر مشادة وقعت بينهما على إحدى الطرقات العامة، وكان الموسوي الذي استفزه تعرض ابنته لاعتداء من طلبيقها، عمد إلى محاولة إخراج ابنته من الحجز، وأطلق النار تهويلاً على طلبيقها في مركز الشرطة، كما ورد في تقرير أمني رسمي. كل المعلومات تشير إلى أن المحنة العائلية هذه ليست جديدة، وأن كثيراً من القريبين من الحزبيين وغيرهم يعرفون أن هذه القضية ليست جديدة وإنما تعود إلى فترة زمنية تمتد لأشهر، لكن السؤال الذي يطرح هو كيف أن حزب الله لم يعمل على معالجتها؟ خصوصاً وأن والد طلبيق زوجة الموسوي (الشيخ محمد توفيق المقداد) هو في حزب الله، ويتولى

